

يحظر النشر حتى: 06:15 ص (بتوقيت القاهرة) / 04:15 ص (بتوقيت العالمي)، 3 مايو 2017

مؤشر مدراء المشتريات TM الرئيسي التابع لبنك الإمارات دبي الوطني في مصر

تدهور الأوضاع التجارية بشكل أبطأ في شهر إبريل

القاهرة، 3 مايو 2017: أشارت شركات القطاع الخاص غير المنتج للنفط في مصر إلى وجود تدهور في الأوضاع التجارية بشكل عام للشهر التاسع عشر على التوالي في شهر إبريل. وقد ساهمت التراجعات القوية للإنتاج والطلبات الجديدة في حالة التدهور العامة، رغم أنه في كلتا الحالتين كانت معدلات التراجع أبطأ. واستجابة لتراجع متطلبات الإنتاج، خفّضت الشركات من أعداد العاملين لديها ومن نشاطها الشرائي. وكان ضعف العملة والزيادة العامة في أسعار السوق هما العاملان الرئيسيان المؤديان إلى زيادة تكاليف مستلزمات الإنتاج وأسعار المنتجات.

تحتوي هذه الدراسة التي يرعاها بنك الإمارات دبي الوطني، والمُعَدَّة من جانب شركة أبحاث "IHS Markit"، على بيانات أصلية جمّعت من دراسة شهرية للظروف التجارية في القطاع الخاص المصري.

في إطار تعليقه على نتائج مؤشر مدراء المشتريات الرئيسي التابع لبنك الإمارات دبي الوطني في مصر، قال **تيم فوكس، رئيس قسم الأبحاث وكبير الاقتصاديين في مجموعة بنك الإمارات دبي الوطني:** "يعتبر تباطؤ وتيرة التراجع في مؤشر مدراء المشتريات الرئيسي الخاص بمصر والصادر عن 'بنك الإمارات دبي الوطني' بداية مشجعة للربع الثاني، ولا سيما أنه يأتي عقب تحسن تدريجي خلال الربع الأول. وهو ما يعزز التوقعات بتوجه الوضع الاقتصادي في مصر نحو الاستقرار بعد أن وصل إلى أدنى مستوى له خلال الربع الأخير من عام 2016. وإلى جانب تسجيل الوضع الاقتصادي أعلى مستوى له خلال 9 أشهر، يشكّل ارتفاع مؤشر نمو طلبات التصدير للمرة الأولى منذ ما يقارب العامين عاملاً إيجابياً أيضاً، وقد يكون انعكاساً للتأثير الإيجابي الذي يفرضه ضعف سعر الصرف".

النتائج الأساسية

- مؤشر PMI يسجل أقل من 50.0 نقطة، لكنه يصل إلى أعلى مستوى في تسعة أشهر
- انكماشات أبطأ في الطلبات الجديدة والإنتاج
- نمو طلبات التصدير الجديدة للمرة الأولى في قرابة عامين

ارتفع مؤشر مدراء المشتريات الرئيسي (PMI) الخاص بمصر الصادر عن بنك الإمارات دبي الوطني - وهو مؤشر مركب يُعدّل موسميًا تم إعداده ليقدم نظرة عامة دقيقة على ظروف التشغيل في اقتصاد القطاع الخاص غير المنتج للنفط - إلى أعلى مستوياته في تسعة أشهر حيث سجل 47.4 نقطة في شهر إبريل، مرتفعًا بذلك عن 45.9 نقطة التي سجلها في شهر مارس. وفي نفس الوقت، جاء هذا متسقًا مع تدهور حاد في الأوضاع التجارية، كان معدل الانكماش أقل بشكل ملحوظ من المتوسط المسجل على مدار سلسلة التراجع الحالية الممتدة لـ 19 شهرًا.

وجاءت القراءة الأدنى من 50.0 نقطة لمؤشر PMI لتعكس تراجعاً قوياً في النشاط التجاري، رغم أن معدل الانكماش قد تراجع إلى أدنى مستوياته في تسعة أشهر. وعلق أعضاء اللجنة على ضعف معدلات الطلب وسوء الظروف الاقتصادية.

وتماشياً مع ما شهدته الإنتاج، تراجع حجم الأعمال الجديدة على مستوى القطاع الخاص غير المنتج للنفط في مصر بوتيرة ملحوظة لكنها أبطأ مما سبقها. حيث استمر ارتفاع الأسعار وعدم استقرار العملة في التأثير على الطلب بالسوق المحلية على السلع والخدمات المصرية، وفقاً لما ذكرته الأدلة المنقولة. على العكس من ذلك، ازداد حجم الصادرات الجديدة للمرة الأولى، لتنتهي بذلك فترة 21 شهراً من الانكماش. وربطت الشركات المشاركة في الدراسة بين هذه الزيادة وبين الفرص الناشئة عن أسواق التصدير الجديدة.

واستجابة لتراجع متطلبات الإنتاج، قللت الشركات من أعداد موظفيها، لتمتد بذلك سلسلة الانكماش التي تقترب من عامين (رغم أن معدل فقدان الوظائف تراجع إلى أضعف مستوياته في 19 شهراً). وأشار أعضاء اللجنة إلى أن بعض الموظفين تقاعدوا عن العمل أو تركوا وظائفهم طوعاً بحثاً عن فرص عمل أفضل.

كان لتراجع حجم الأعمال الجديدة الواردة أثراً لعزوف الشركات عن زيادة مشترياتها من مستلزمات الإنتاج. وبالتالي فقد انخفض مخزون المشتريات مرة أخرى في شهر إبريل.

أما على صعيد الأسعار، فقد استمر ضعف الجنيه المصري أمام الدولار الأمريكي والزيادة العامة في أسعار السوق في أن يكون عاملاً رئيساً وراء الضغوط التضخمية التصاعدية. ورغم تراجع معدل تضخم أسعار مستلزمات الإنتاج إلى أدنى مستوياتها في 14 شهراً، فقد ظل حاداً. بشكل عام، أشارت الشركات التي رفعت أسعار منتجاتها إلى أنها مرتت ارتفاع التكاليف إلى العملاء. وكان معدل تضخم الأسعار قوياً لكنه أيضاً تراجع إلى أضعف مستوياته في 14 شهراً وكان أضعف بكثير من المتوسط المسجل في سلسلة التضخم الحالية.

- النهاية -

سيتم نشر تقرير مؤشر مدراء المشتريات المقبل لمصر في 5 يونيو 2017 الساعة 06:15 (بتوقيت القاهرة) / 04:15 (بتوقيت العالمي)

للمزيد من المعلومات يرجى الاتصال بـ:

ابراهيم سويدان
نائب رئيس أول
رئيس إدارة الشؤون المؤسسية للمجموعة
بنك الإمارات دبي الوطني
هاتف: +9714 6094113 / متحرك: +971506538937
البريد الإلكتروني: ibrahims@emiratesnbd.com

خديجة حق
رئيس بحوث الشرق الأوسط وشمال أفريقيا – الأسواق العالمية والخزينة
بنك الإمارات دبي الوطني
بريد إلكتروني: KhatijaH@emiratesnbd.com

تميم القنطار
أصداء بيرسون-مارستيلر
دبي، الإمارات العربية المتحدة
هاتف: +971 4507600 4
بريد إلكتروني: Tameem.Alkintar@bm.com

أشنا دوديا
خبير اقتصادي
IHS Markit
هاتف: +44-1491-461003
بريد إلكتروني: Aashna.Dodhia@ihsmarkit.com

جوانا فيكرز
اتصالات الشركة
IHS Markit
هاتف: +44-207-260-2234
البريد الإلكتروني: joanna.vickers@ihsmarkit.com

ملاحظات للمحررين

يستند مؤشر مدراء المشتريات (PMITM) الخاص بمصر والصادر عن بنك الإمارات دبي الوطني إلى البيانات المجمعة من الإجابات الشهرية على الاستبيانات التي يتم إرسالها لمسؤولي المشتريات التنفيذيين في أكثر من 450 شركة من شركات القطاع الخاص، والتي تم انتقاها بعناية لتمثل الهيكل الحقيقي لاقتصاد مصر غير المنتج للنفط، بما في ذلك التصنيع والخدمات والإنشاءات والبيع بالتجزئة. اللجنة متطابقة مع مجموعة التصنيف الصناعي القياسي (SIC)، بناء على إسهام الصناعة في إجمالي الناتج المحلي (GDP). تعكس إجابات الاستبيان حجم التغيير، إن وجد، في الشهر الحالي مقارنة بالشهر الماضي بناء على البيانات التي يتم جمعها في منتصف الشهر. كما يعرض "التقرير" لكل مؤشر من المؤشرات النسبية المئوية التي توضحها كل إجابة، وصافي التغيير بين رقم أعلى/ أفضل التغييرات وأقل/أسوأ الإجابات، ومؤشر "الانتشار". وهذا المؤشر عبارة عن مجموعة من الردود الإيجابية، إضافة إلى أن نصف هذه الإجابات تشير إلى "نفس القيمة".

إن مؤشر مدراء المشتريات (PMITM) هو مؤشر مركب من خمسة مؤشرات فردية تضم القيم التالية: الطلبات الجديدة – 0.3، الإنتاج – 0.25، التوظيف – 0.2، ومواعيد تسليم الموردين – 0.15، مخزون السلع المشتراة – 0.1، مع عكس مؤشر مواعيد التسليم بحيث تتحرك في اتجاه قابل للمقارنة.

تعتبر مؤشرات الانتشار ذات خصائص مؤشرات رئيسية، وهي ملخص قياس مناسب يوضح الاتجاه السائد للتغيير. تشير قراءة المؤشر الأعلى من 50 إلى زيادة شاملة في المتغير، والأدنى من 50 إلى الانخفاض. لا تقوم مجموعة Markit بتعديل البيانات التي تستند عليها الدراسة بعد نشرها لأول مرة، ولكن قد يتم تعديل عوامل التعديل الدورية من آن لآخر بحسب الحاجة وهذا ما يؤثر على سلسلة البيانات المعدلة دورياً.

نبذة عن بنك الإمارات دبي الوطني

بنك الإمارات دبي الوطني هو مجموعة مصرفية رائدة في منطقة الشرق الأوسط. كما في 31 ديسمبر 2016 بلغ مجموع أصول المجموعة 448 مليار درهم (ما يعادل تقريباً 122 مليار دولار أمريكي). وتعتبر المجموعة رائدة في مجال تقديم الخدمات المصرفية الرقمية في دول مجلس التعاون الخليجي، ومساهمًا رئيسياً في الصناعة المصرفية الرقمية على المستوى العالمي، وسجل البنك تنفيذ أكثر من 90 في المائة من التحويلات المالية والطلبات خارج فروع البنك.

وتقوم المجموعة بتقديم أعمال مصرفية رائدة للأفراد في الدولة من خلال شبكة فروعها التي تضم 219 فرعاً إضافة إلى 1012 جهاز صراف آلي وجهاز إيداع فوري في الدولة وفي الخارج. كما يمتلك بنك الإمارات دبي الوطني حضوراً قوياً في وسائل التواصل الاجتماعي ولديه عدد كبير من المتابعين، وهو البنك الوحيد في منطقة الشرق الأوسط الذي يصنّف ضمن الـ 20 المرتبة الأولى في تصنيف "Power 100"، الذي تعدّه "ذا فايننشال براند". وتعتبر المجموعة اللاعب الرئيسي في مجال الأعمال المصرفية للشركات في الدولة وتقوم بتقديم الأعمال المصرفية الإسلامية والأسواق العالمية والخزينة والاستثمارية والخاصة وإدارة الأصول وعمليات الوساطة. وقد قامت وكالة التصنيف الائتماني "موديز" بترقية تصنيف الودائع طويلة الأجل لبنك الإمارات دبي الوطني إلى (A3) وتقييمه الائتماني الأساسي إلى (ba1). وإلى جانب امتلاك البنك لمستوى عال من التمويل والسيولة، يعكس هذا التقييم مدى التحسن الذي طرأ على أداء البنك ومدى الصلابة التي اكتسبها.



وتعمل المجموعة في الإمارات العربية المتحدة ومصر والمملكة العربية السعودية وسنغافورة والمملكة المتحدة ولديها مكاتب تمثيلية في الهند والصين وإندونيسيا. وتعتبر المجموعة من أكثر المؤسسات نشاطاً في المشاركة بأهم مبادرات التطوير والائتماء في دولة الإمارات العربية المتحدة كما أنها تقوم بدعم مختلف المؤسسات التعليمية والبيئية والثقافية والخيرية والمجتمعية.

للمزيد من المعلومات الرجاء زيارة الموقع الإلكتروني: www.emiratesnbd.com

نبذة عن مجموعة IHS Markit (www.ihsmarkit.com)

تُعد مجموعة IHS Markit (ناسداك: معلومات) مؤسسة رائدة في المعلومات الحساسة والتحليلات وصياغة حلول للصناعات والأسواق الأساسية التي تقود الاقتصادات العالمية. وتقدم الشركة للعملاء معلومات الجبل المقبل وتحليلاتها وحلولها فيما يخص الأعمال التجارية والتمويل والحكومة، ومساعدتهم على تحسين كفاءتهم التشغيلية وتوفير رؤى متعمقة تقود إلى قرارات مدروسة واثقة. تمتلك مجموعة IHS Markit أكثر من 50 ألف عميل من لشركات ولحكومات رئيسية، وتضم هذه القائمة 85 بالمائة من أكبر 500 شركة مدرجة على قائمة فورتشن جلوبال والمؤسسات المالية الرائدة عالمياً. يقع المقر الرئيسي لمجموعة IHS Markit في لندن وهي ملتزمة بتحقيق النمو المربح المستدام.

IHS Markit هي علامة تجارية مسجلة لشركة IHS Markit Ltd. جميع أسماء الشركة والمنتجات الأخرى قد تكون علامات تجارية لمالكيها المعنيين. © IHS Markit Ltd 2017. جميع الحقوق محفوظة.

تؤول ملكية أو ترخيص حقوق الملكية الفكرية لمؤشر الأداء الاقتصادي PMITM الخاص بجمهورية مصر العربية والصادر عن بنك الإمارات دبي الوطني لمجموعة IHS Markit أو بترخيص منها ولا يسمح بأي استخدام غير مصرح به، يتضمن على سبيل المثال لا الحصر، النسخ، أو التوزيع، أو النشر، أو نقل البيانات بأي وسيلة كانت دون موافقة مسبقة من مجموعة IHS Markit. ولا تتحمل مجموعة IHS Markit أي مسؤولية، أو التزام حيال المحتوى أو المعلومات ("البيانات") الواردة في هذا التقرير، أو أي أخطاء، أو حالات عدم الدقة، أو حالات الحذف، أو تأخير للبيانات، أو عن أي إجراء يتخذ على أساس هذا التقرير. ولا تتحمل مجموعة IHS Markit أي مسؤولية في أي حال من الأحوال عن الأحداث الخاصة، أو الأضرار التبعية التي تنتج عن استخدام البيانات الواردة في التقرير. يعتبر Purchasing Managers' IndexTM و PMITM إما أن تكون علامات تجارية مسجلة باسم Markit Economics Limited أو حاصلة على ترخيص بها، ويقوم بنك الإمارات دبي الوطني باستخدام العلامات الواردة أعلاه بموجب ترخيص. تعتبر كلمة IHS Markit علامة تجارية مسجلة باسم IHS Markit Limited.

إذا كنت تفضل عدم تلقي إصدارات إخبارية من IHS Markit، فيرجى مراسلة joanna.vickers@ihsmarkit.com. لقراءة سياسة الخصوصية الخاصة بنا، انقر هنا.